العدد (2238) السنة التاسعة - الاثنين (5) ايلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وقفة

أمن الشوارع المغلقة

■ عالية طالب

مقولة غريبة سمعتها اثر واحد من إحداث التفجيرات التي جرت خلال الشهر الماضي في بغداد ، كانت المقولة لواحد من المسؤولين عن أمن العاصمة قال فيها " سنمنع وقوف السيارات في الشوارع الرئيسية والفرعية " !! ويومها تساءلت مع نفسي إذن أين نوقف سياراتنا في أي مشوار أو حاجة نروم تنفيذها ؟؟ ويبدو ان تلك المقولة ترجمت بصورة حقيقية في أيام "العيد السعيد" الذي مر قبل أيام ، إذ عانى المواطنين الأمرين حال خروجهم من بيوتهم جراء خطط قطع الشوارع والمفارز العشوائية والثابتة والمستحدثة كهدية أو " عيدية " قاتلة حتى إن بعض القطوعات منعت المواطنين من الوصول إلى بيوتهم كما حصل مع منطقة مدينة العاب الكرخ ، وجزيرة بغداد السياحية ومدينة العاب الرصافة وحديقة الزوراء ، وكان الحل الوحيد أمام من فكر باصطحاب عائلته للتسلية والترفية ان يقطع مسافات قد تصل إلى نصف كيلومتر وهو يحمل أطفاله وحقائبهم واتكاء زوجته عليه التي أضاع ذلك المشي المرهق فرحتها المرتقبة .

هل يمكن أن نحقق خدمات سياحية وترفيهية أرقى مما فعلناه بمواطنينا أيام العيد التي ذكرتنا بالمسيرات المليونية الراجلة في المناسبات الدينية ؟ وهل يمكن أن نحل خيباتنا الأمنية باضطهاد المواطن الذي فكر بالاحتفاء بالعيد فلعن الساعة التي خرج بها من بيتهم ؟ وهل يمكن أن نكون أكثر وعيا حضاريا مما فعلناه بالمواطنين الذي جعلناهم ينتظرون في طوابير التفتيش الأمني لساعات قبل أن نمررهم من عنق الزجاجة الأمنية التي كل خبرتها الاستخبارية تأشيرة اليد " الرحمانية " وهي تحمل جهاز السونار الفاشل .

وان كان المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد قد صرح سابقا بان عدد الكتل الكونكريتية في مدينة بغداد منذ العام ٢٠٠٧ تجاوزت ٨٠ ألف كتلة وان هناك خطة لرفعها بالتتابع وإعادة افتتاح الشوارع من جديد بناء على أمر رئيس الوزراء ، الذي كنا قد استبشرنا خيراً مع بدء العام بالدعوة التي وجهها إلى تقليص عدد نقاط التفتيش غير الضرورية وتغيير الخطط العسكرية. لكن كلا التصريحين لا نرى لهما في الواقع التطبيقي ملامح واضحة إذ ازدادت بعدها نقاط التفتيش في العاصمة حتى زاد عدد الثابتة منها على الألف كما يحصي بعض المراقبين. ومعها نقاط المرابطة التي تنتشر في بغداد بعد عمليات تصاعد عمليات الاغتيال بالكواتم " المستوردة " إلا أن طريقة تأديتها لمهماتها والإجراءات المستهلكة في تنفيذ واجباتها التي اعتادها المواطن وهو لا يرى إلا طرقا باتت مستهلكة تماما ولا تؤتي ثمارا أمنية نلمسها على ارض المشهد العراقي.

وكل عيد والمفارز والزحام وأماكن الترفية القليلة والسياحة الطاردة بخير في عراق بات لا يدري كيف يحل لغز المناسبات والأعياد إلا بالبقاء في بيته والتفرج على فضائيات تنقل له أفراح العيد عربيا بكل بهجة وفرح وغياب خطط تعكير المزاج الوطني.

جرحى القوات الأمنية طيّ النسيان والحكومة تتجاهل معاناتهم

-نائب: الخطأ "غير المقصود" في القانون قلص رواتبهم
-لجنة برلمانية تدعوهم للنزول إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم

عن: نيويورك تايمز

من الصعب القول أيهما أكثر إساءة لآلاف الجنود و أفراد الشرطة العراقيين الذين عانوا من إصابات سببت لهم العوق و هم يقاتلون إلى جانب الاميركان في حرب مازالت مستمرة إلى اليوم: هل هي العناية الطبية غير المناسبة التي يتلقونها من الحكومة التي قاتلوا من اجل بقائها أم القانون الجديد الذي يقلص الفوائد البسيطة التي يحظون بها . يقول علي محمد هيال ، احد أفراد الشرطة الذي فقد ذراعه الأيسر في تفجير سيارة مفخخة عام ٢٠٠٥ و يعمل الآن في منظمة (مصابيح الرحمة) غير الحكومية التي تدعم جرحى القوات الأمنية " لقد دافعنا عن الشعب العراقي ، لكننا اليوم نشعر بالإهانة " . تحاول هذه المنظمة أن تلغي القانون الجديد الذي مرره البرلمان العراقي في تموز و الذي رفع رواتب الجنود و الشرطة المستمرين بالخدمة لكنه قلص رواتب المصابين منهم بضمنهم الذين فقدوا أعضاء من جسدهم و لم يحصلوا على أعضاء اصطناعية تمكنهم من العمل ثانية . القانون سيسري خلال هذا الشهر . يقول بعض النواب بأنهم لا ينوون تقليص تعويضات المصابين نتيجة الحرب و أنهم يخططون لتعديل القانون. يقول النائب عباس البياتي " نحن ندرس القانون، و إذا وجدنا فيه بعض المشاكل فنحن مستعدون لتعديله بشكل يحافظ على مستوى تعويض المصابين بما يتناسب مع تضحياتهم " . إن القانون كما هو الآن سوف يقلص الرواتب المدفوعة للمصابين و ينسخ قانونا سابقا يمنح المصاب بموجبه قطعة ارض – رغم عدم استلام أي منهم لقطع الأراضي – . و أضاف البياتي أن القانون قد رفع رواتب المستمرين بالخدمة و لا علم له بالنصوص التي قلصت تعويضات المصابين ، و قال " هذا خطأ غير مقصود و سوف نقوم بتعديله بأسرع ما يمكن " . و قالت النائبة ناجحة عبدالامير عضوة لجنة الجنود الجرحى في حالة عدم تغيير القانون فعلى المقاتلين المصابين " التظاهر و المطالبة بحقوقهم " .

يأتي الجدال في هذا الموضوع مع استعداد الجيش الأميركي للانسحاب من البلاد،تاركا مسؤولية القتال للجنود و الشرطة العراقيين الذين يقدمون التضحيات اليومية نتيجة هجمات المتمردين ، و الذين يواجهون تلك المخاطر و هم قلقون من أن بلدهم سوف لن يهتم بهم و يتجاهل تضحياتهم في حال تعرضهم للأذى . القانون الجديد الذي يقلص المنافع الممنوحة للمقاتلين المصابين جعلهم يشعرون بعدم تكريم البلد لهم . الكثير منهم يستذكر زمن النظام السابق الذي كان يكرم المضحين في سبيل الحفاظ على السلطة الدكتاتورية بالأموال و الأراضي .

الكثيرون التحقوا بالجيش العراقي الجديد الذي تأسس في عام ٢٠٠٥ بدوافع اقتصادية و وطنية . يقول علي جاسم الذي قاتل مع المارينز الأميركي و فقد إحدى ساقيه عام ٢٠٠٥ نتيجة انفجار عبوة على الطريق أثناء حمايته المواقع الانتخابية " لم تكن هناك فرص عمل في ٢٠٠٣ ، كما انني شعرت بضرورة حماية بلدي " . انه يسكن مع شقيقته و أطفالها في بيت من البلوك في منطقة قدرة . يقضي علي يومه مستلقيا على الأرض و هو يعاني من الحر الشديد و من ضنك العيش و سوف يعاني أكثر إذا تم تمرير القانون الجديد . بعد إصابته استمر علي باستلام راتبه بالكامل – ٧٠٠ دولار شهريا – ثم تقلص الراتب الى ٤٥٠ دولارا بعد أن استقطعت الحكومة مخصصات المخاطر ، و بموجب القانون الجديد سيهبط راتبه الى ٢٠٠ دولار شهريا ، و اضطر السيد هيال الى بيع بيته لغرض دفع تكاليف العلاج الطبي بعد إصابته . لقد أضاف القانون استياء جديدا من السياسيين الذين يعملون في جو من الفساد و المحسوبية و هم بعيدون كل البعد عن الشعب العراقي . يقول فلاح حسن عبد الذي طرد من بيته بسبب فقدانه ساقه الأيمن و عدم قدرته على العمل ، مخاطبا أعضاء البرلمان " لقد التحقت بالشرطة لحماية بلدي في الوقت الذي كنتم فيه تخشون من الخروج من المنطقة الخضراء . كنت أواجه القتلة و الإرهابيين ، و مقابل ذلك أريد العيش بكرامة و لا أريد الاستجداء لإطعام عائلتي . أريد أن اشعر بان هناك من يثمن تضحيتي" . هناك الآلاف من ضحايا الحرب المنسيين ، فحوالي عشرة آلاف قتلوا و عشرات الآلاف جرحوا . أما أمثالهم من الاميركان فقد عادوا الى بلدهم وهم يتلقون الدعم من سلطاتهم من خلال زيارات المسؤولين لهم و أفضل العلاج في المستشفيات العسكرية . يقول السيد هيال " هنا في العراق لم يقم احد من المسؤولين بزيارتنا ، و الآن يعاقبوننا من خلال هذا القانون الجديد " .

ترجمة عبدالخالق علي

الكردستاني يهدد الجوار بـ"الجنايات الدولية" لوقف الانتهاكات

بغداد / المدى

كشف ائتلاف الكتل الكردستانية عن إمكانية اللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية لتقديم شكوى ضد الدول المجاورة التي تورطت في مقتل مدنيين عراقيين في قصفها إقليم كردستان.

ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن المتحدث باسم الائتلاف مؤيد الطيب قوله، إن "بغداد وأربيل لم يصلا إلى طريق مسدود بشأن الطلب من إيران وتركيا إيقاف قصفهما للمناطق الحدودية في إقليم كردستان"، مستدركا بالقول "لكن استمرار القصف سيدفعنا إلى اللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية لإقامة دعوى ضد هاتين الدولتين لقتلهما مدنيين".

وأوضح الطيب أن "المواطنين الكرد أفراد من الذين فقدوا ذويهم،نتيجة للقصف يمكنهم تقديم شكوى إلى محكمة الجنايات الدولية ضد إيران وتركيا"، لافتا إلى أن "تركيا قطعت جميع علاقاتها مع إسرائيل على خلفية استهداف الأخيرة لسفينة مساعدات تركية كانت متوجهة الى غزة، لكن في العراق الأمر مختلف فهناك قتل لأطفال لم يجتازوا الحدود الإيرانية أو التركية".

من جانبه دعا النائب الكردستاني أزاد زينل الحكومة الإيرانية إلى إيقاف القصف المدفعي للقرى الكردية واللجوء الى الحوار مع معارضيها.

وقال زينل في تصريح صحفي له أمس الأحد أن" استخدام القوة والاعتداء على الأراضي العراقية بدعوى تواجد معارضين لها أمر غير مرحب به وفيه الكثير من الإشكاليات التي قد تنعكس بالسلب على مستقبل العلاقات الدبلوماسية"، وأكد زينل على" ضرورة أن تلجأ إيران للحوار مع معارضيها وعدم استخدام القوة العسكرية" .

وأشار النائب عن تحالف الكتل الكردستانية الى أن "مساعي الحكومة الاتحادية لم تفلح في ثني الحكومة الإيرانية عن وقف عمليات القصف المدفعي على الأراضي العراقية" ، وتابع زينل "أن استمرار تلك التجاوزات سيلحق الضرر على الحكومة الإيرانية وعليها أن تدرك ذلك.

من جهة أخرى عاودت المدفعية الإيرانية قصفها للقوى الكردية أمس السبت ،وأعلنت مديرية ناحية حاج عمران بمحافظة أربيل، عن مقتل راعي كردي بنيران قناص إيراني في ناحية حاج عمران القريبة من الحدود الإيرانية.

وقال مدير الناحية مغديد عريف احمد إن " قناصا إيرانيا أطلق، صباح اليوم (امس)، النار على راع كردي يدعى فرمان حسن بيرداوود (١٦ سنة)، لدى رعيه الأغنام في منطقة كانى خانزاد بناحية حاج عمران الحدودية التابعة لمحافظة أربيل"، مبينا أن "الناحية تبعد (٧) كم عن الحدود الإيرانية"،وأضاف أحمد أنه "تم نقل الجثة إلى دائرة الطب العدلي".

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش، قالت الجمعة الماضية، في تقرير خاص لها حول القصف الإيراني والتركي لمناطق في كردستان العراق، إن "الهجمات الحدودية التي تشنها كل من إيران وتركيا على منطقة كردستان العراق أسفرت عن مقتل ١٠ مدنيين على الأقل وأدت لنزوح المئات منذ أواسط تموز ٢٠١١، مؤكدة أن المدنيين في شمال العراق يعانون عاماً بعد عام من الهجمات على الحدود، لكن الوضع الآن في غاية السوء. على كل من إيران وتركيا بذل كل المستطاع لحماية المدنيين وأملاكهم من الضرر، مهما كانت أسباب هجماتهما على كردستان العراق.

ولفت التقرير إلى نزوح ٣٢٥ أسرة من قضاء جومان وحده، و٥٠٠ أسرة من منطقة سيدكان، في محافظة اربيل.

وأعرب رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني عن استعداده ورئيس الجمهورية للتوجه إلى جبل قنديل لملاقاة مصير الكرد المهددين بالقصف التركي والإيراني في خطوة للحل ،وقال بارزاني خلال مشاركته في مراسم عزاء المواطنين الذين قتلوا جراء القصف لمناطق في كردستان إن استمرار القصف الإيراني والتركي على المناطق الحدودية في الإقليم أدى إلى أضرار كبيرة بالسكان .

واعرب عن انزعاجه من تعرض الكرد في القرى الحدودية إلى القصفين التركي والإيراني، وما يتسببان فيه من تشريد المئات من السكان المحليين بسبب القتال الدائر في المنطقة.

وتتذرع إيران بقصفها لمناطق في إقليم كردستان باتخاذ مجاميع معارضة لها من أراضي الإقليم ملاذا لها.

وكانت لجنة تقصي الحقائق النيابية بشأن القصف الإيراني قد زارت المناطق والقرى الحدودية في إقليم كردستان الشهر الماضي، وأعدت تقريرها بخصوص الأوضاع في تلك المناطق والذي قرأ في مجلس النواب وتضمن تأكيدا على أن إيران تجاوزت الأجواء العراقية بالطائرات، لكنها لم تدخلها أرضا.

وخرجت العديد من التظاهرات في مدن عراقية خلال الفترة الماضية للتنديد بالقصف الإيراني والتركي،منتقدة موقف الحكومة العراقية وطالبت حكومة بغداد باتخاذ موقف "حاسم" إزاء القضية.

هذا ويعتزم رئيس الوزراء نوري المالكي زيارة إيران خلال الأيام المقبلة في إطار جولة تشمل زيارة البحرين ومصر، لكن الإيرانيين أعلنوا أمس عن البدء بعملية عسكرية جديدة على الحدود مع العراق من جهة إقليم كردستان. وبدأت المدفعية الإيرانية قصفها لمناطق حدودية في إقليم كردستان منتصف شهر تموز واستمر لأكثر من شهر،وتسبب بمقتل ثلاثة من مواطني الإقليم وإصابة آخرين ونزوح مئات العوائل،فضلا عن إحراق البساتين والغابات ونفوق الماشية.

- لم تصل حوارات بغداد وأربيل إلى طريق مسدود
- تركيا قطعت علاقاتها مع إسرائيل وتقتل أطفال العراق

الصدريون يلقون بالتظاهرات في ساحة الجماهير

- تغييرات في مواقف "الأحرار" من الاحتجاجات بغضون ٢٤ ساعة
- دولة القانون تتهم الجميع بالشراكة في التقصير وتدافع عن المالكي

بغداد / المدى

تراجع التيار الصدري، عن قرار إلغاء التظاهرات، تاركا الأمر إلى الجماهير ومدى تقيمها للأداء الحكومي، مشيرا الى أن الوزارات لم تقدم شيئا على مستوى الخدمات، فيما ألقى ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي بالمسؤولية على جميع الكتل السياسية كونها شريكة في حكومة الشراكة الوطنية.

قالت عضوة مجلس النواب عن كتلة الأحرار مها الدوري إن بيان السيد الصدر واضح في ترك امر التظاهر للشعب في التعبير عن رأيه بشكل واضح حول الأداء الحكومي،نافية ذهاب أي وفد حكومي الى طهران من اجل تغيير موقف السيد الصدر من التظاهرة المرتقبة للشعب العراقي .

وأضافت الدوري في بيان تلقت "المدى" نسخة منه أمس الأحد، أن التيار الصدري منح مدة ٦ أشهر للحكومة من اجل تحسين الخدمات وبعد انقضاء المدة لم يلمس الشعب اي تحسن ملموس بملف الخدمات والأمن،مبينة أن الصدر أوكل مهمة التظاهر المعبرة عن رأي الجماهير بالأداء الحكومي الى الجماهير نفسها،إن كان سلبا أو ايجابيا لها.

وأشارت: إننا سنقف مع مطالب الجماهير مهما كانت في تظاهرتها القادمة التي نتمنى ان تكون موحدة وغير طائفية وغير مسيّسة وان لا يسمحوا لأي طرف سياسي ان يستغل التظاهرة لصالحه .

وطالبت الدوري الحكومة بالاستجابة لطلبات الجماهير وان لا تستخدم أيا من اساليب القمع والاعتقال ضد المتظاهرين السلميين .

تصريحات الدوري تناقضت الى حد كبير مع ما أدلى به النائب الصدري، حسين الشريفي والذي قال في تصريح له أمس الأول هناك كتل سياسية في الحكومة طلبت من مقتدى الصدر تأجيل التظاهرة التي كان مزمعا إجراؤها يوم التاسع من الشهر الجاري الى فترة، كاشفا عن وجود وفد حزبي ذهب الى الصدر في طهران، وتم الاتفاق على التأجيل.

وأشار عضو كتلة الأحرار، إلى ان الحكومة وعدت بأن الفترة المقبلة ستشهد تحسنا في الخدمات، وذكر أن موعد إجراء التظاهرة المؤجل لم يتم تحديده.

وكانت العديد من مؤسسات المجتمع المدني قد دعت الى تظاهرة سلمية كبيرة في التاسع من الشهر الحالي.

من جانبه، أكد نائب عن ائتلاف دولة القانون أن رئيس الوزراء لا يتحمل المسؤولية عن أداء الوزراء وإخفاقاتهم،لاسيما الخدميين منهم " كاشفاً عن " هواجس التيار الصدري من استغلال التظاهرات الشعبية " .

وقال النائب محمد سعدون الصيهود " رئيس الوزراء نوري المالكي لا يتحمل المسؤولية وحده عن سوء الخدمات المقدمة للمواطنين لان اغلب الوزراء ،لاسيما المعنيين بملف الخدمات تم فرضهم على المالكي ولم يكن اختيارهم بمحض ارادته " .

واضاف انه " على هذا الاساس ستكون نتيجة اداء الوزير سواء سلباً او ايجاباً تعود على الوزير نفسه ومن غير المنصف ان يتحمل المالكي هذه الاتهامات وحده بالتقصير بالجانب الخدمي " .

وتابع الصيهود ان " التظاهرات الماضية اعطت دافعاً وكانت حافزاً للحكومة للعمل بتحسين الواقع الخدمي والذي بدا ملموساً في بعض الجوانب وان ما يلوح به التيار الصدري ضد سوء الخدمات هو حق كفله الدستور، لكن هناك ايضا هواجس وخشية ابداها عن استغلال التظاهرات وتسييسها لأهداف مشبوهة تحمل أجندات محلية وإقليمية تسعى الى تحريف التظاهرات عن هدفها الحقيقي " .

وكان، قيادي في دولة القانون رفض الكشف عن اسمه اعتبر في تصريح سابق لـ"المدى" إلغاء التظاهرات تحصيل حاصل، مبينا "ان كان الصدريون يفكرون بها لأجل الضغط على رئيس الوزراء لتنفيذ الخدمات فعليهم الانسحاب من الحكومة لان جزءا كبيرا من الوزارات الخدمية من حصتهم"، موضحا "يبدو أنهم يسعون لأجل تحقيق مكاسب سياسية من خلالها وهو امر مرفوض في الوقت الحالي" .

يذكر أنّ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، قد دعا في ٢٣ من شهر شباط الماضي، الى إجراء استفتاء شعبي عام في جميع المحافظات العراقية، بما فيها محافظات إقليم كردستان يتضمن طرح أسئلة على المواطنين بشأن رأيهم بالخدمات المقدمة لهم وأمهل الحكومة فترة ستة أشهر لتحسين أدائها.